محاضرة السرقات الأدبية
مقياس النقد الأدبي القديم
مستوى: السنة الأولى ليسانس أ. قلايلية

محاضرة السرقات الشعرية

تمهيد:

شغل موضوع السرقات الشعرية جانباً كبيراً من تراثنا النقدي، وكثرت الأقوال فيه، فتفطن إليه البلاغيون والنقاد والشعراء على حد سواء. وما أن حلّ القرن الثالث للهجرة حتى أصبح ميدان السرقات يشكل لب الدراسات النقدية التي تنفذ منه أغلب القضايا المتصلة بالنقد.

السرقة كلمة مشتقة من الفعل، سرق، يسرق، سرقاً، والسارق عند العرب من جاء مستتراً إلى حرز-موضع حصين - فأخذ منه ما ليس له. فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب، وإن منع مما في يده فهو غاصب.

ومن هذا الجانب المعنوي لكلمة سرقة، تأتي السرقات الشعرية، والتي تعني في أبسط تعاريفها: أخذ شاعر من شاعر آخر وإغارته على بعض شعره ونسبته إليه. فالسرقة الأدبية باب واسع في النقد العربي إن لم يكن أوسعها. فهي قضية أصالة وتقليد ومظهر من مظهر الصراع بين القديم والجديد.

ولعل اهتمام النقاد به قد فاق اهتمامهم بغيره، فالوقوف عند باب السرقات الشعرية يُعدّ وقوفاً على مدى أصالة الأعمال الأدبية المنسوبة إلى أصحابها. فباب السرقة من أحوج الأبواب إلى الدقة وأكثرها تطلباً للعدل والإنصاف. ولذلك نبّه النقاد على ضرورة تحري العدل والتجرد من النوازع قبل الحكم على الشاعر بالسرقة. يقول القاضي عبد العزيز الجرجاني: **وهذا باب يحتاج إلى إنعام الفكر، وشدة البحث، وحسن النظر، والتحرز من الإقدام قبل التبيّن والحكم إلا بعد الثقة.**

إنّ المتصفح لكتب الأوائل يجد أنه قلما خلا أحدها من الكلام بإيجاز أو إسهاب عن السرقات الشعرية، وهذا الأمر يسري على كتب الطبقات، وكتب الأدب العامة والخاصة، وكتب البلاغة. كما ينطبق على كتب النقد وإعجاز القرآن، والكتب الخاصة بالسرقات ذاتها.

ويرجع سر اهتمام النقاد بهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

- كون الحياة الأدبية تسير وفق قانون التأثير والتأثر، فيرث الأدباء عن الآباء والأجداد، ومن الطبيعي إذن أن يستمد الأدباء من قريحة سابقيهم، فيتوارد على بعضهم أفكار الآخرين.
- احتدام الصراع بين القدامى والمحدثين في نظرتهم إلى الشعر العباسي، مما حدا بكثير من النقاد والدارسين إلى الإسراف في اتهام الشعراء بالسرقة ومحاولة إثباتها بإرجاع كثير من الأشعار والمعاني إلى القدامى أو المحدثين.

- اهتمام كثير من اللغويين بمسألة السرقات في إطار تعصبهم للقديم، وإيثارهم للأنموذج الجاهلي والإسلامي في الاحتجاج بالشعر، مما حدا ببعض الشعراء المحدثين إلى مجاراة القدماء، والنسج على منوالهم، وربما انتحلوا أشعارهم إرضاء لأذواق بعض النقاد.
- خاض بعض النقاد في باب السرقات الشعرية من باب التشنيع بالشعراء الذي سادوا على خلاف أذواق هؤلاء النقاد ومذاهبهم في الشعر، على نحو ما فعل ابن المعتز مع البحتري في كتاب (سرقات البحتري من أبي تمام)، أو ما فعل الصاحب بن عباد مع المتنبي في كتابه (الكشف عن مساوئ المتنبي).

وهكذا، مهّدت قضية السرقات الشعرية لظهور النقد التحليلي، ودعت إلى الموازنة والمقارنة بين الشعراء، فسمحت بتناول كثير من الشعراء بالدراسة والتحليل. ولعل أول ناقد أشار إلى قضية السرقات هو ابن سلام الجمحي الذي نوّه بضرورة صدق الرواة كشرط للكشف عن السرقات. إضافة إلى أسبقية أصحاب المعاني المبتدعة، قبل أن تصبح مشتركة متداولة بين الشعراء.

وهذه الفكرة نفسها طرحها المتنبي حين قال: **لا أعلم شاعراً جاهلياً أو إسلامياً إلا وقد احتذى واقتفى واجتذب واجتلب.** وقد أشار ابن طباطبا العلوي (ت 355 ه) في مؤلفه (عيار الشعر) إلى قضية السرقات الشعرية، فتحدث عن المعاني الشعرية، وأشار إلى محنة الشعراء المحدثين الذي سُبقوا إلى المعاني البديعة والألفاظ الفصيحة، فضاقت السبل أمامهم **فإن أتوا بما يقصر عن معاني أولئك، ولا يربى عليها، لم يتلق بالقبول، وكان كالمطروح المملول.**

ولذلك راح يلتمس الأعذار للمحدثين في اقتدائهم بأشعار القدامى، إذ أباح لهم التمرس بآثار القدامى لا نقلها، لما في التمرس من تهذيب الطبع وتلقيح الذهن وفصاحة اللسان. ولم يفوّت ابن طباطبا أن يضع قواعد السرقة الحسنة التي لخصها في النقاط التالية:

- إلطاف الحيلة.
- تدقيق النظر في تناول المعاني واستعارتها.
- استعمال المعاني في غير الجنس الذي تناولها منه الشاعر.
- تناول المعنى اللطيف في المنثور وجعله شعراً.

أما أبو بكر الصولي (ت 355 ه) في كتابيه (أخبار أبي تمام)، (أخبار البحتري)، فوجدناه يدافع عن المحدثين، ويردّ على اللغويين والنحاة الذين يؤثرون كل ما هو قديم ويتعصبون له، ليفصل في الحالات التي يشترك فيها شاعرين في الألفاظ والمعاني المتناولة

محاضرة السرقات الأدبية
مقياس النقد الأدبي القديم
مستوى: السنة الأولى ليسانس أ. قلايلية

قائلاً: **قد مضى بأن الشاعرين إذا تعاورا معنى ولفظاً أو جمعهما أن يجعل السبق لأقدمهما سِناً وأولهما موتاً وينسب الأخذ إلى المتأخر لأن الأكثر كذا يقع، وإن كانا في عصر ألحق بأشبههما كلاماً، فإنّ أشكل ذلك تركوه لهما.**

فالصولي يفصل بين الأخذ والمأخوذ منه، وهو - فضلاً عن ذلك -يقسّم السرقة إلى ثلاثة أنواع: سرقة اللفظ، سرقة المعنى، سرقة اللفظ والمعنى.

أما الآمدي (ت 370 ه)، فكان من أبرز الذين تطرقوا إلى مسألة السرقات الشعرية في مؤلفه (الموازنة بين الطائيين)، إذ أفاد من جهود النقاد الذين سبقوه، ونظر في آرائهم ليهتدي إلى نظرية شاملة استخلص في ضوئها مقاييس للتمييز بين سرقات الشعراء.

ويؤكد الآمدي منذ البداية أن باب السرقات **ما تعرى منه متقدم ولا متأخر من الشعراء إلا القليل**. وينفي الآمدي أن تكون السرقة في المعاني المشتركة والألفاظ الشائعة. وذلك وجدناه ينصف الشعراء المحدثين بدعوى نفاذ المعاني الشعرية أمامهم فيقول: **لأنني قدمت القول في أن ما أدركته من أهل العلم بالشعر لم يكونوا يرون سرقات المعاني من كبير مساوئ الشعراء، وخاصة المتأخرين، إذ كان هذا باباً ما تعرى منه متقدم ولا متأخر.**

أما ابن رشيق القيرواني فقد تبنى نظرة توفيقية تجمع بين الإتباع والإبداع قائلاً: **واتكال الشاعر على السرقة بلادة وعجز، وتركه كل معنى سُبق إليه جهل، ولكن المختار له عندي أوسط الحالات.**

كما ميّز صاحب العمدة بين السرق والسلخ والتوليد، فأقر بأنّ السرق هو أخذ المعنى بلفظه، أما السلخ فهو أخذ المعنى مع تغيير بعض اللفظ، أما التوليد فهو تغيير المعنى مع تغيير اللفظ.

وفي السياق نفسه أفرد أبو هلال العسكري في مؤلفه (الصناعتين) فصلاً في حسن الأخذ، فقصر السرقات على أخذ ألفاظ السابقين ونقلها، أما إذا تناول الشاعر معاني المتقدمين، وكساها ألفاظاً من عنده، وأخرجها في غير حلتها الأولى، فهو أحق بها ممن سُبق إليها. يقول العسكري: **وليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني ممن تقدمهم والصب في قوالب من سبقهم، ولكن عليهم – إذا أخذوها – أن يكسوها ألفاظاً من عندهم، ويبرزوها في معارض من تأليفهم، ويوردوها في غير حلّتها الأولى، ويزيدونها في حسن تأليفها، وجودة تركيبها، وكمال حليتها ومعرضها، فإذا ذلك فهم أحق بها ممن سبق إليها .**

ويرى القاضي الجرجاني أن السرقة باب عسير، لا ينهض به إلاّ ناقد بصير، إذ **ليس كل من تعرض له أدركه، ولا كل من أدركه استوفاه واستكمله**

وعلى صعيد آخر يرى صاحب الوساطة أنّ **أهل عصره ومن بعدهم أقرب إلى المعذرة وأبعد من المذمة، لأنّ من تقدمهم قد استغرقوا في المعاني وسبقوا إليها، ولذلك يصعب اتهام أحد بدعوى السرقة.**

ثم ينتقل القاضي الجرجاني إلى تحديد أنواع السرقة ليميز بين السرق والغصب، والإغارة والاختلاس، المنتشل، المختص، المشاركة، الاحتذاء، الإلمام، الملاحظة... واعتبر الجرجاني أن التمييز بين هذه المصطلحات لا يحصل إلاّ للناقد والبصير، كما خصص مبحثاً عن سرقات المتنبي من أبي تمام، وتتبع سرقات أبي تمام من غيره.

أما عبد القاهر الجرجاني (ت 471 ه) فقد فصل بين الأخذ والسرقة، ليحصر مواطن الاتفاق في ثلاث نقاط هي:

-اتفاق الشاعر في تشبيهات معروفة؛ كتشبيه الجواد بالبحر والشجاع بالأسد، وهذا قدر مشترك بين الناس، وليس هذا بسرقة أو أخذ.

-اتفاق الشاعرين في عموم الغرض؛ كأن يشبه كل منهما ممدوحه بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء، وهذا لا يدخل في باب الأخذ والسرقة.

-اتفاق الشاعرين فيما لا يدرك إلاّ بالروية والتأمل، وفي هذا يجوز دعوى السرقة والأخذ.

يقول عبد القاهر: **اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق، واقتدى بمن تقدم وسبق، لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحاً، أو في صيغة تتعلق بالعبارة، ويجب أن تتكلم أولاً على المعاني، معنى صريح محض تتفق العقلاء على الأخذ به، والحكم بموجبه في كل جيل وأمة، أما القسم التخييلي فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق، وإن أثبته ثابت، وما نفاه منفي، وهو كثير المسالك، لا يكاد يحصر إلا تقريباً.**

أما ضياء الدين بن الأثير، فقد أتى على كثير من أقسام السرقة الشعرية بصورة بارعة في الاستقصاء، ودقة الاستقراء، إذ يقول: **واعلم أنّ علماء اللسان قد تكلموا في السرقات الشعرية فأكثروا، وكنتُ ألّفتُ فيه كتاباً وقسمته ثلاثة أقسام: نسخاً، سلخاً، ومسخاً. أما النسخ فهو أخذ اللفظ والمعنى برمته، من غير زيادة عليه، مأخوذاً ذلك من نسخ الكتاب، وأما السلخ فهو أخذ بعض المعنى مأخوذاً ذلك مسلخ الجلد الذي هو بعض الجسم المسلوخ، وأما المسخ فهو إحالة المعنى إلى ما دونه مأخوذاً من مسخ الآدميين قردة. وههنا قسمان آخران؛ أخللتُ بذكرهما في الكتاب الذي ألفته، فأحدهما أخذ المعنى مع الزيادة عليه، والآخر عكس المعنى إلى ضده. وهذان القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسخ... ومن المعلوم أن السرقات الشعرية لا يمكن الوقوف عليها إلاّ بحفظ الأشعار الكثيرة التي لا يحصرها عدد.**

محاضرة السرقات الأدبية
مقياس النقد الأدبي القديم
مستوى: السنة الأولى ليسانس أ. قلايلية

كما وجدنا الحاتمي يخص السرقات الشعرية ببحث مستفيض في مؤلفه (حلية المحاضرة) فأتى على أصولها وفروعها، فأحصى عدداً كبيراً من المصطلحات الدالة على السرقات الشعرية مثل: الانتحال، الاختزال، الاقتضاب، الإشارة، التركيب، الاهتدام...

أما قضية السرقات عند نقاد الأندلس، فقد أخذ معظمهم مادته عن النقاد المشارقة؛ فابن عبد ربه في (العقد الفريد) سمّى السرقة بالاستعارة، فأشار إلى الاستعارة الخفية التي يأخذ فيها الشاعر من النثر. كما نوّه ابن عبد ربه بأحقية الشاعر في المعنى الذي زاد فيه.

أما ابن شهيد (ت 426 ه) فقد سمّى السرقات (أخذاً) في رسالته (التوابع والزوابع)، فجعل الأخذ على درجات؛ فمن الشعراء ن يأخذ فيزيد، وهو محسن، ومنهم من يقصر، فهو مسيء، فإذا عمد اللاحق إلى معنى السابق، فعليه أن يحسن تركيبه، وأن يغيّر عروضه، فزاد زيادة مليحة، وغيّر الوزن العروضي، وجاء بألفاظ دقيقة سهلة.

كما وجدنا حازم القرطاجني (ت 684 ه) يشير ولو بطريقة عرضية إلى قضية السرقات، إذ ركز على المعاني التي يتنازع فيها الشعراء، فقسمها قسمين :

-معاني متداولة؛ مثل ما شاع بين الناس من تشبيه الشجاع بالأسد، وهذا لا يُعدّ سرقاً، لأن معانيه ثابتة في وجدان الناس، ويتفرع عنه الزيادة في المعاني المتداولة، أو قلبها، أو التركيب عليها .

-معاني مخترعة جديدة لا يمكن أن تسرق، ويتحاشاها الشاعر لضيق المجال في إخفاء السرقة فيها. يقول القرطاجني: **ومن نقل المعنى النادر من غير زيادة، فذلك من أقبح السرقات، لأنه تعرض لسرقة ما لا يخفى على أحد أنه سرقة**. ثم يردف قائلاً: **والسرقة كلها معيبة وإن كان بعضها أشد قبحاً من بعض.**

وقد أدرج النقاد كثيراً من المصطلحات للدلالة على أنواع السرقات الشعرية؛ فبعضها يحمل دلالات حسن الظن؛ على نحو ما نجد في ألفاظ: الاقتباس، التضمين، الإلمام، الاحتذاء، التلميح، الاستشهاد، المضاهاة، الموارد، المعارضة، التوليد، الموازنة، النسج على المنوال... وبعضه الآخر حمّلوه دلالات أخلاقية تستهدف الإساءة والتشنيع والنيل من شاعرية أصحابها، فذكروا عبارات: السرقة، الانتحال، السلخ، المسخ، النسخ، الغصب، الاصطراف، الاجتلاب، الاختلاس، الإغارة...

وغني عن البيان أن جمهرة النقاد من ابن طباطبا إلى عبد القاهر الجرجاني أجمعوا على أنّ الاشتراك في معنى من المعاني، استفادة مقبولة، ولا يجوز الادعاء فيه بالسرقة، مقتنعين في ذلك بأنّ **المعاني كالماء والهواء مشاعة بين الناس، فلا يضير الخلف أن يأخذ عن السلف.**

محاضرة السرقات الأدبية
مقياس النقد الأدبي القديم
مستوى: السنة الأولى ليسانس أ. قلايلية

فالإبداع الأدبي يفترض على صاحبه اختزال تجارب سابقيه، لينطلق في إثرائها وتحويرها دلالياً وفنياً، مع تجنب المحاكاة السلبية للغير، أو الإنكار التام لسبق الأوائل إليها.

وقد حاول النقاد المعاصرون مقاربة السرقات الشعرية من منظور التناص الذي حدده باحثون كثيرون على أنه تعالق نصوص سابقة مع نصوص لاحقة بكيفيات مختلفة. يقول الباحث المغربي عمر أو كان: **يمثل التناص تبادلاً، حواراً، رابطاً، اتحاداً، تفاعلاً بين نصين، أو عدة نصوص، في النص تلتقي عدة نصوص، تتصارع، يبطل أحدهما مفعول الآخر، تتساكن، تلتحم، تتعانق... إنه إثبات ونفي وتركيب.**

وقد عثرنا على بعض الدراسات التي حاولت تأصيل مصطلح التناص في علاقته مع المفاهيم النقدية العربية القديمة، على نحو ما فعل عبد الملك مرتاض، وعبد العزيز حمودة؛ فعبد الملك مرتاض يرى بأن القاضي الجرجاني عُدّ من الأوائل الذين وضعوا إصبعهم على جوهر التناص، حين نوّه بالسرق الحاذق بواسطة القلب وتحوير المعاني المأخوذة، فهذا التنظير المبكر لدى صاحب الوساطة **يكشف عن فكر ثاقب، وذكاء خارق فيستنبط من حيث لا يشعر نظرية حديثة هي نظرية التناص**.

أما عبد العزيز حمودة، فلا يتوانى في جعل التناص رافداً نقدياً قديماً تعرض إلى محاولات إسقاط عشوائي لظواهر التفاعل الثقافي المختلفة؛ وهذا التفاعل لم تشهده النصوص العربية وفق تحديدات ووصفات النظريات النقدية الغربية. ومن هذا المنطلق يرى: **بأنه إذا نقينا مفهوم التناص المعاصر من بعض شطحاته.. يصبح في الواقع هو الصياغة ما بعد الحداثية البراقة للسرقات الأدبية المقننة والتي عّرفها عبد القاهر الجرجاني بالاحتذاء.**

أشهر الكتب القديمة التي تناولت موضوع السرقات الشعرية:

1. سرقات البحتري من أبي تمام، لابن المعتز.
2. الإبانة عن سرقات المتنبي، لأبي سعد محمد بن أحمد العميدي.
3. سرقات الشعراء، لأحمد أبي طيفور.
4. المعيار والوازنة، للحاتمي.
5. المآخذ الكندية من المعاني الطائية، لابن الأثير.
6. نزهة الأديب في سرقات المتنبي من حبيب، لابن سحنون المصري.
7. الكشف عن مساوئ المتنبي، للصاحب بن عباد.